



**The 11th International Scientific Conference**

**Under the Title**

**“Education, Social, Human and Administrative Sciences an outlook for the Future”**

المؤتمر العلمي الدولي العاشر

تحت عنوان "التعليم والعلوم الاجتماعية والانسانية والادارية بين الحاضر والمستقبل"

30 - 31 ديسمبر 2019 - اسطنبول-تركيا

<http://kmshare.net/isc2019/>

---

**Where Is Sociology Going?**  
**An Analytical View of the Reality of Sociology in the Arab World**

**Rula O. Alsawalqa**<sup>a</sup>,

**Missa N. Rawashdeh**<sup>b</sup>

<sup>a</sup> The University of Jordan, Amman, Jordan

R.sawalka@ju.edu.Jo

<sup>b</sup> The University of Jordan, Amman, Jordan

M\_rawashdeh@ju.edu.jo

**Abstract:** This study is to debate the problems facing sociology in the Arab world after may have voiced their concerns regarding its lack of importance, the weakness of its methods applied, and skepticism about the science of sociological discourse which described it as an indicator that displays unnecessary interest. With its methodological and intellectual mechanism in understanding and debating the Arab reality in light of the most important thought of others regarding the reality of existing self-esteem. This study further provides the critical readings for the most prominent challenges facing sociological studies in the Arab world that sought to reveal the relationship between sociology and its stakes in society and its stages, which were described by some as a crisis. However, this study analyzes the reality of the sociological field in the Arab world considering the technical revolution and the emergence of virtual societies as alternative societies, as well as the revolutions of the Arab Spring. This study is aimed to raise issues that did not gain much success from the discussion as a diagnosis of science Sociology, ignoring some of its fields and how to use them in order to reform by not just theorizing, by reviewing production scientific knowledge in the field of sociology in the Arab world in order to reveal the problems of sociology in the Arab world, and to understand social practice in the light of the relationship between what is objective and what is subjective.

**Keywords:** Problematic, Sociology, Method, Arab world.



علم الاجتماع إلى أين...؟  
رؤية تحليلية لواقع علم الاجتماع في الوطن العربي

د. ميساء نصر الرواشدة  
استاذ مساعد - قسم علم الاجتماع  
الجامعة الأردنية  
M\_rawashdeh@ju.edu.jo

د. رولا عوده السوالقة  
استاذ مشارك - قسم علم الاجتماع  
الجامعة الأردنية  
R.sawalka@ju.edu.jo

### الملخص

تناقش هذه الدراسة اشكالية علم الاجتماع في الوطن العربي بعدما تعالت الأصوات التي تنادي بعدم أهميته، وضعف منهجه، والتشكيك بعلمية الخطاب السوسيولوجي، ووصفه علم يقض المضاجع، ورغم تناول الباحثين العرب هذه الاشكالية بزخم طيلة السنوات السابقة، من ناحية تأصيله وتباين الاتجاهات النظرية والمنهجية ومدى تطبيقه بآليته المنهجية والفكرية في فهم الواقع العربي ومناقشته في ظل أسبقية فكر الآخر على واقع الأنا، وتقديم قراءات نقدية لأبرز التحديات التي تواجه الدراسات السوسيولوجية في الوطن العربي التي سعت للكشف عن معرفة العلاقة بين علم الاجتماع ورهاناته بالمجتمع وتطوراته، والتي وصفت من قبل البعض بالأزمة، إلا أن هذه الدراسة جاءت لتحلل واقع المجال السوسيولوجي في الوطن العربي في ظل الثورة التقنية والتكنولوجية وظهور المجتمعات الافتراضية كمجتمعات بديلة، وثورات الربيع العربي، كما هدفت هذه الدراسة إلى طرح مسائل لم تنل الحظ الوافر من المناقشة كتشخيص علم الاجتماع، وتجاهل بعض مجالاته وكيفية توظيفها بغية الاصلاح لا التنظير فقط، من خلال مراجعة الانتاج المعرفي العلمية في مجال علم الاجتماع في الوطن العربي للكشف عن مكامن اشكالية السوسيولوجيا في الوطن العربي، ولفهم الممارسة الاجتماعية في ضوء العلاقة بين ما هو موضوعي وذاتي.

الكلمات المفتاحية: اشكالية، علم الاجتماع، المنهج، الوطن العربي.

مقدمة



يعتبر علم الاجتماع علم شمولي، وتتضمن شموليته وجهين أساسيين؛ الأول يرتبط بالناحية المعرفية لكونه يسعى إلى بناء معرفة علمية تُساعد في فهم وتفسير المجتمع وأجزائه وامكانية التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه. أما الوجه الثاني فيمثل موضوع العلم والذي يشمل كل ما هو اجتماعي من مجتمع وجماعات ونظم وتنظيمات وعلاقات. وتظهر أهمية المسألة المنهجية في علم الاجتماع نظراً لارتباط بناء الوجه المعرفي في تحديد حقيقة الواقع الاجتماعي، إن المسألة المنهجية والمعرفة العلمية والواقع الاجتماعي شكلت جوهر أزمة هذا العلم (عثمان، 2007). حيث تناول الباحثون والمشتغلين في مجال علم الاجتماع في الوطن العربي ما دار حول ضعف منهجه، والتشكيك بعلمية خطابه، وناقشوا التحديات التي تواجه الدراسات السوسيولوجية في ظل أزمة تأصيله وتباين الاتجاهات النظرية ومدى تطبيقه بأليته المنهجية والفكرية في فهم الواقع العربي. والبعض تناول ما ناقشه "ألان روسيون" بأن علم الاجتماع في المنطقة العربية كان في الأصل جزءاً من المشروع الاستعماري (رمعون وآخرون، 2015).

ورغم تناول أزمة هذا العلم بزوايا عدة إلا أن منهم من تطرّف في رأيه حتى بدأ بالمناداة بعدم نفعه وما القيمة التي تنالها المجتمعات في البحث في ميادينه، وشن هجوماً قد خلا من عقلانية الطرح والوصل الاستمولوجي إما نتيجة تجاربهم الفاشلة في فهم جوهره ويُعد أزمته وتقديم فكر وانتاج ابداعي، أو لعدم اطلاعهم النهم الجاد على مجالاته كافة، فشخصوا علم الاجتماع تبعاً لعللهم، ومنهم من تلثم في نقده إزاء ما شهدته الواقع العربي من تغييرات طالت جوانبه كافة نتيجة الثورة التقنية والتكنولوجية وظهور المجتمعات الافتراضية كمجتمعات بديلة، وثورات الربيع العربي، ومتناسين العلاقة بين النظرية والتطبيق خاصة في ظل العلوم الانسانية، والدور المُلقى على عاتقهم كباحثين ومشتغلين في علم الاجتماع بفحص هذه العلاقة ابستمولوجياً وفهم الصلة الوثيقة بين النظرية والتطبيق والمنهج، وتقديم نقد ببناء للنظرية في العلوم الاجتماعية والانسانية عامة، وفي علم الاجتماع خاصة، فميدان علم الاجتماع المنبع والمصب لميادين العلوم الاجتماعية والانسانية. لذا تحاول هذه الورقة الكشف عن مكامن اشكالية السوسيولوجيا في الوطن العربي، من خلال مناقشة أزمة تأصيله وبعض مجالاته غير المطروقة وكيفية توظيفها بغية الاصلاح لا التنظير فقط، والكشف عن حال علم الاجتماع في أكاديميا الوطن العربي.

أولاً: علم الاجتماع بين المرجعية والخصوصية



ليس من اليسير تحديد نقطة بدء لتاريخ علم الاجتماع، فمنذ الأزمان المبكرة للإغريق أو الرومان أو حتى العصور الوسطى واصل الناس التفكير في الحياة الاجتماعية وصياغة نظريات تفسّر سياقاتها، ولا يعني ذلك أنهم في هذه الأزمان لم تكن لهم أفكار ذات صلة بعلم الاجتماع، إلا أن مسألة انتقاء أفكار منها ذات صلة بعلم الاجتماع المعاصر مسألة في غاية الصعوبة والدقة، ولا تثمر إلا عن أفكار محدودة للغاية، كما أن أيّاً من المفكرين في هذه الأزمان لم يكن يُعد نفسه عالم اجتماع (الجوهري وآخرون، 2011).

تجلّت الصورة الأولى لعلم الاجتماع في ظهور علم العمران البشري على يد العلامة المسلم ابن خلدون، في القرن الرابع عشر الميلادي، كضرورة منهجية لتدوين التاريخ الاسلامي والبحث في طبائع العمران، ومما لا شك فيه أن اهتمام ابن خلدون بمجالي التاريخ والاجتماع الانساني أفرز نظريات ساهمت في تفسير الحياة الاجتماعية، حيث تناول المجتمع الانساني بمفهومه العام وليس من مجتمع بذاته إيماناً منه بأن المجتمعات الانسانية كافة تشملها قوانين عامة (عباسي، 2010؛ عثمان، 2007)، وكتب ابن خلدون في مقدمته الشهيرة واصفاً الحاجة إلى علم يُستدل به لفهم مكونات النفس البشرية وقوانين قيام المجتمعات الانسانية: "وأعلم أنّ الكلام في هذا الغرض مُستحدّث الصنعة، غريب النزعة، عزيز الفائدة، أعتر عليه البحث، وأدّى إليه الغوص، وهو ليس بعلم الخطابة، وإنما هو الأقوال المقتنعة النافعة في استمالة الجمهور إلى رأيٍ أو صدهم عنه، ولا هو أيضاً من علم السياسة المدنية، وكأنه علم مستنبط النشأة، ولعمري أنني لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليفة، ولا أدري هل غفلوا عن ذلك؟ وليس الظن بهم، أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل إلينا؛ فالعلوم كثيرة، والحكماء في أمم النوع الإنساني متعدّدون، وما لم يصل إلينا من العلوم أكثر مما وصل". وأضاف قائلاً: "وكان هذا علم مستقلّ بنفسه، فإنه ذو موضوع، وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني، وذو مسائل؛ وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته، واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم، وضعياً كان أو عقلياً" (ابن خلدون، 1982). وبهذه المقولات استدل عالم الاجتماع النمساوي جملوفنتش على أنّ نشأة علم الاجتماع تُنسب لابن خلدون، قائلاً: "لقد أردنا أن ندلّل على أنه قبل أوجست كونت، بل قبل فيكو الذي أراد الإيطاليون أن يجعلوا منه أول اجتماعي أوروبي، جاء مسلم تقيّ، فدرس الظواهر الاجتماعية بعقل مُتّزّن، وأتى في هذا الموضوع بآراء عميقة، وإن ما كتبه هو ما نسّميه اليوم علم الاجتماع" (الشكعة، 1992).

بقيت تجربة ابن خلدون فريدة في نوعها، ولم يبن عليها في زمنه أو بعده مباشرة عدا ما قدمه أبو عبدالله بن زريق في كتابه "بدائع السلك في طبائع الملك" (عثمان، 2007)، ووافق ظهور علم العمران احتضار الحضارة الاسلامية، وبعد خمسة قرون، وفي القرن التاسع عشر ظهر علم الاجتماع من جديد مع صعود الحضارة الغربية كعلماً علمياً مستقلاً بذاته وله



مسماه الخاص ومغاييراً لما جاء به ابن خلدون إلا أنه يسير بنفس مبدأ الفهم (عباسي، 2010؛ عثمان، 2007)، حيث وُلد علم الاجتماع من رحم الظروف التاريخية للمجتمع الغربي والأوروبي، فالحضارة الغربية تعتبر الناظم المعرفي الموجه لعلم الاجتماع، فهذا العلم الذي تبنته الفلسفة النائرة على الفكر الكنسي يوصف كعلم لـ "الحداثة الغربية" التي انبثقت من الثورة الفرنسية والثورة الصناعية والحضارية والثورة العلمية والمعرفية والثورات الفكرية والأيدولوجية - خاصة قيم الفكر الاشتراكي - والتي غيرت من نسق القيم الغربية، وأحدثت تغيرات جذرية في البنية الاجتماعية ومفهوم الدولة وشرعية السلطة، ومكانة الانسان لتندرج عن ولادة مجتمعات حديثة البنى، فارتبطت نشأة علم الاجتماع بأزمة المجتمع الرأسمالي والتحول من النمط الاقطاعي إلى النمط الرأسمالي الحر، أي منذ لحظة انهيار المجتمعات القديمة بالانهيار وتوغل الفوضى الاجتماعية والثقافية في الدول الأوروبية نتيجة التحديث والتصنيع، فظهر علم الاجتماع في الغرب كاستجابة علمية لمشاكل المجتمعات الحديثة وفوضاها، وكعلم يبحث في الأزمة الاجتماعية، فبدأ علماء الاجتماع بتفصيل كيفية تطور المجتمعات ونشأتها لفهم وتحليل المشكلات الاجتماعية بغية الاصلاح الاجتماعي. لقد كان المولد الثاني لعلم الاجتماع على يد مطلق التسمية عليه هو العالم "أوجست كونت" كحل وسط بين فلسفة التنوير الثورية والفكر الرومانسي المحافظ، وبهذه الصورة هيمن الفكر الفلسفي على مسالك التفكير الاجتماعي، إذ أقام "كونت" فلسفته الوضعية التي كانت بمثابة الأرضية التي شيدت عليها السوسيولوجيا، كما اعتقد أن علم الاجتماع بشقيه الاستاتيكي والديناميكي هو المظهر المتطور النهائي للمعرفة الانسانية. وأصبح علماء الاجتماع يمارسون العلم والنبوة في سياقات اجتماعية فرضتها طبيعة الحداثة ذاتها. وفي الثلث الأخير من حياة "كونت" ظهر في المجلتر العالم "هربرت سبنسر" الذي ركز اهتمامه على موضوعات علم الاجتماع ودراسة عمليات التغير وتطور المجتمعات مستعيناً بالمماثلة البيولوجية (النظرة العضوية) كما فعل "كونت". ورغم انشطار علم الاجتماع منذ تأسيسه إلى نماذج ارشادية Paradigms (الكونتية، الماركسية، الفيرية) إلا أنه صمد وانتشر كممارسة بحثية ومهنية وكمسار تعليمي جامعي بفضل العالم الفرنسي "إميل دور كايم" الذي وضع الأسس التي تحدد موضوع علم الاجتماع ومناهجه، فانطلق من الوقائع الاجتماعية لتحقيق موضوعية علم الاجتماع مروراً بالظواهر الاجتماعية وأنماط الروابط الاجتماعية ومناقشة الأشكال الأولية للحياة الدينية وانتهاءً بصك قواعد المنهج في علم الاجتماع، مما جعل من علم الاجتماع علماً علمياً مستقلاً بذاته، له موضوعاته وأهدافه ومنهجيته، متحرراً بذلك من هيمنة الفلسفة (عباسي، 2010؛ بوسينو، 1995؛ حمزوي وكواشي، 2017؛ عباسي، 2015؛ عثمان، 2007).

وسادت المقاربة الدوركايمية في السوسيولوجيا الأمريكية إلا أنها لم تدم طويلاً كما كانت في فرنسا نتيجة تأصل التقاليد الجامعية الوطنية وسيطرتها على مجريات البحث السوسيولوجي. لقد واجهت المدارس الفكرية السوسيولوجية منذ نشأتها



عقبات شتى نتيجة الحربين العالميتين وظهور الديكتاتوريات والحرب الباردة، فأنحصرت المدرستين الفرنسية والألمانية وصعدت المدرسة الأمريكية التي ساهمت في انعاش البحث السوسولوجي داخل الجامعات وخارجها (عباسي، 2015).

ولم يكن من السهل تحديد تعريف سهل جامع لعلم الاجتماع يشمل موضوعاته أثناء تشكيله، حيث أكد "ريمون آرون" أحد المشتغلين بعلم الاجتماع في فرنسا أن علم الاجتماع يتميز بأنه دائم البحث عن نفسه، وأن أكثر النقاط اتفاقاً بين المشتغلين به هي صعوبة تحديد علم الاجتماع كما أورد بتريم سوروكن في مؤلفه "النظريات السوسولوجية المعاصرة" عام 1928 آراء أكثر من ألف عالم وباحث في علم الاجتماع، الأمر الذي يجعل من الصعوبة تحديد من نجح منهم في تعريف علم الاجتماع. ومع التسليم بوجود تباينات كثيرة ارتبطت بتحديد العلم وموضوعه، فهي تباينات فرضتها طبيعة العلم في نشأته وتطوره حيث تأثر بمجموع الأطر المجتمعية والفكرية التي أحاطت به بما في ذلك الدين والفلسفة والعلوم الطبيعية، كما تأثر بطبيعة التغيرات التي طرأت ولا تزال تواصل تأثيرها على المجتمع الانساني وبمجموع الظروف الاجتماعية والثقافية التي أحاطت بكل رائد من رواد العلم وجعلته ابتداء يرتبط في خبرته بمجتمع دون غيره. كما أن حالة المنهج العلمي في كل فترة من الفترات التاريخية التي مر بها العلم لم يكن تأثيرها وفقاً على علم الاجتماع أو على أي علم آخر دون غيره من العلوم الإنسانية أو حتى الطبيعية (عبد المعطي، 1981: 14).

تسعت أفق علم الاجتماع الأوروبي والغربي ليمتد إلى المجتمعات كافة، بما في ذلك العالم العربي بخصوصياته التاريخية والمجتمعية المغايرة لخصوصيات المجتمع الغربي، فقد كان لهذا العلم حضور مؤسسي مبكر بتأسيس قسم متخصص في علم الاجتماع في الجامعة المصرية (جامعة القاهرة حالياً) عام 1925، علماً أن أولى المحاضرات في علم الاجتماع في مصر أُلقيت في عام 1908 (حمزوي وكواشي، 2017: 92). ونتيجة لمأسسة علم الاجتماع الغربية شَنَّ بعض الباحثين والمشتغلين العرب في علم الاجتماع هجوماً على علم الاجتماع بين مُجُودٍ ومُهمِّشٍ ومنتقٍ، وتناسى الكثير منهم أن علم الاجتماع كحال باقي العلوم الاجتماعية والإنسانية وعلوم الهندسية والطبية وعلوم التقنية والتكنولوجية وخاصة عالم الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي التي خلقت المجتمعات الافتراضية وأصبحت بديلاً لا يُستهان به في القرن الواحد والعشرين، فهي ذات منشأ وتجويد غربي، كما أن مناهج علم الاجتماع من حيث المبدأ والتطبيق لا تختلف عن باقي مناهج العلوم الأخرى. فالإنسان هو محور العلوم كافة، وللإنسان علاقة بجميع أنواع المعرفة، فهو صانعها، وجميع العلوم تشترك في أسس منهجية وطرق وقواعد منظمة في بناء المعرفة التي مهما كانت لها ارتباط بحياة الإنسان، ويمكن القول أن هناك امكانية لنوعين من العلاقة بين فروع المعرفة؛ أولها علاقة موضوع ومضمون وثانيها علاقة منهج، مما يدفع بنا إلى الافتراض بوجود ترابطٍ وتكاملٍ بين فروع المعرفة في هذين النوعين (عثمان، 2007). ونتيجة قُصر رؤاهم وسَطحية قراءتهم وضعف استبصارهم اعتبروه علم شَعُوذَةً الأزمنة الحديثة لكونه غربي النشأة، بالوقت الذي ينادون بنسبه إلى العلامة المسلم ابن خلدون، فوقعوا في دائرة من



الجدل العقيم والتناقض الواضح، فتارة يرفضو وجوده ويبيدوه وتارة يؤكدوا على وجوده بتأكيد نسبه للعلامة المسلم ابن خلدون. كما نزعوا عنه الطابع العلمي لوصفهم إياه بأنه مجرد صفوف من الكلام العبيث لصياغة دينية لمعتوه فرنسي، ومُلجّد يهودي، وشِرذمة من الماركسيين واللايين، وتسَلَّحوا بنقدهم بالتدليل على أن غاية علماء الاجتماع الغرب كانت تصب على تنصيب أنفسهم أنبياء ورسل هذا الدين الجديد، ولا عجب بوصفهم علم الاجتماع بهذا الوصف فنقص الخبرة والاطلاع والقطيعة الاستمولوجية وتجاربهم الأكاديمية والعملية والبحثية التي لم تحقق النجاح أسفرت عن هذا الوصف. لقد تناسوا أن علم الاجتماع ميدان معرفي تراكمي، فالمعلومات والأدلة التي جُمعت وتراكت تاريخياً قد تمت بطرق مقننة تُسهّم في الارتقاء بفهمنا وتطوير تفسيراتنا للوقائع والظواهر الاجتماعية، وبهذا الشكل تطور علم الاجتماع على أساس أن نتائجه المبنية بطرق بحث جديّة ومنهجية صحيحة تبقى مفتوحة للنقد من العلماء والعامّة، والدراسات الاجتماعية تقوم على المنطق والأدلة والتي تمكّن الآخرين من الحكم عليها وفحصها والتحقق منها. إنّ الانسان هو مادة علم الاجتماع، وخاصة بما هو اجتماعي، والتغير صفة ملازمة له وللمجتمع، كما أنه الفاعل المنفعل، المؤثر المتأثر، والقادر على اختيار استجاباته بما يملكه من وعي وأهداف وحوافز في ظل ما هو قائم من ظروف وفروق فردية بين البشر، لذا تتباين استجابات الأفراد، فيصبح التوصل الى نتائج حتمية في علم الاجتماع أمراً صعب المنال، فالنسبية لا الاطلاق من أسس فهم الواقع الاجتماعي والظاهرة الاجتماعية في علم الاجتماع، وأفضل ما يمكن أن نسعى إليه بهذا العلم هو تحقيق احتمالية على درجة عالية من الصحة (عثمان، 2007).

إن المتتبع للتراث العلمي لعلم الاجتماع سواء ابتداءً من كتابات ابن خلدون أو منذ مولده الثاني في فرنسا، سيجد أن باب النقد أو التعديل أو الاضافة كان مفتوحاً على مصرعيه نتيجة الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على المجتمعات، وأن لكل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات سمات وخصوصية تتطلب مجاراتها وتفصيلها وفهمها، فمنها ما تشابهت مع ماسبقها ومنها ما غيرها تماماً. فكثيراً من التساؤلات طُرحت حول عدم اهتمام ابن خلدون بتفسير التاريخ واكتفى باستعماله كأسلوب لتصحيح الأخبار (عباسي، 2010)، وكثيراً من المفكرين العرب والغرب حللّ أهم المآخذ والانتقادات السلبيّة والايجابيّة التي وُجّهت إلى فكر ابن خلدون ومنهجه ومناقشته لنظرية العصبية ونظرية الدولة وتصوره للعرب، ومن بينها تعميماته المتسرعة وتأسيسه لتعميمات استقرائية على عدد محدود من المجتمعات، وعدم الوفاء بوعوده النظرية التي صرّح بها في كتابه المقدمة، إذ انتقد المفكرين والمؤرخين السابقين له في المنهج الذي اتبعوه، ثم عاد واستخدم المنهج نفسه الذي انتقد، ونبعت هذه الانتقادات -في الغالب- إلى المنهج المتبع في العصر الذي عاش فيه في القرن الرابع عشر والذي لا يلتزم به المفكرون بتحديد المصطلحات ومعانيها، وإنما تُفهم كما وردت في السياق (السعايدة، 2014؛ المرزوقي، 1983).



وقدّم عميد الأدب العربي "طه حسين" تحليل ونقد لفلسفة ابن خلدون الاجتماعية، فرغم أنه وصفه بأول مسلم كتب تاريخ الحركة الأدبية والعقلية لدى المسلمين بطريقة تكاد تكون حديثة، وأرجع له الفضل لما جاءت به مقدمته من سرد تاريخ كامل للعلوم والآداب عند العرب منذ بدء الإسلام وحتى القرن 8 الهجري، إلا أنه رفض وصف المقدمة بأنها عمل عبقرى لا يعتبره إياها عملاً امتزج بالدسائس والمصاعب السياسية، كما رد "حسين" على وصف البعض لأسلوب ابن خلدون بأنه "أسلوب نموذجي" بقوله: «لأن الآداب العربية كانت في عصره في منتهى الانحطاط عندما طبع مؤلفه، بدأت المقدمة تفقد هيبتها بعد قرون أمام تأثير الآداب الفرنسية والإنجليزية في أدبها وذوقها وخيالها المزوجة ببساطتها». كما انتقد اسهاب ابن خلدون في نصوص مقدمته ذات التفصيلات المملة التي تفيد المؤرخين أكثر من غيرهم، كما أن بعض نصوصه لم تخلو من المبالغات الواضحة. واعتبر "طه حسين" أن لقب عالم اجتماع لابن خلدون يعد مبالغة، فرغم أن ما جاء به ابن خلدون وخاصة "نظرية الدولة" هو جزء من علم الاجتماع إلا أن موضوعاته أضيق من أن تكون موضوعات اجتماعية، فعلم الاجتماع واسع النطاق شديد التعقيد، وهو ليس موضوعاً خاصاً أو متخصصاً كما هو الاعتقاد (حسين، 2006).

ولولا مجال النقد الجاد البناء لما تطورت وتعددت النظريات الاجتماعية، إذ توجه نقد للفلسفة الوضعية لأوجست كونت لافتقاره إلى الأساس الأكاديمي الراسخ الذي يمكن أن تُبنى عليه نظرية كونتية في علم الاجتماع لعدم فصله بين العلم والفلسفة والتاريخ، حيث اعتبروا مراحل تطور المجتمع عبر تطور الفكر الانساني - والمعروفه بقانون "الحالات الثلاث" - أن هذه المراحل بعيدة كل البعد عن العلم الوضعي وهو أقرب إلى الفلسفة، كما أن هذه المراحل متداخلة بشكل أبعدا عن الدقة، حيث وصف الماركسيون "كونت" بالمبالغة والتضليل، ودحضوا الاتجاهات الميتافيزيقية. على عكس العالم "جوناثان تيرنر" الذي عبّر عن ارتياحه للفلسفة الوضعية ووجد أنها تؤكد على أن العالم الاجتماعي قابل لتطوير قوانين مجردة يمكن اختبارها من خلال جمع البيانات بدقة. وإزاء هذا النقد ظهرت وجهات نظر بديلة تنادي بـ "الفلسفة ما بعد الوضعية" التي رفضت فكرة العلم العقلي والموضوعي خاصة في علم الاجتماع، ووصفها كل من شويدر "Schweder" و فيسك "Fiske" بقولهما: ((إنّ مظهر الانحراف في التفكير المعاصر يتمثل في إثارة شكوك خطيرة حول ما إذا كانت هناك أية معايير أو قواعد أو مناهج مميزة للتفكير العلمي أو العقلي، فالموضوعية المرتبطة بالعلم الوضعي تعرضت لهجوم من مواقع مختلفة ولأشكال متعددة من الدفاع والتوضيح والتنقيح ثم المهجر في النهاية (الجوهري وآخرون، 2011: 27).

ومن المآخذ على "اميل دور كايم" أنه انتقص من قدرة الفرد وجعله عاجزاً أمام مجتمعه، مسلوب الإرادة، يُمارس عليه القهر، فطمس الأهمية الاجتماعية للإرادة الفردية، ويقول الناقد السوسيولوجي "نيقولا تيماشيف": "إن معالجة دوركايم للظواهر الاجتماعية والضمير الجمعي عملت على خلط كثير من الحقائق السوسيولوجية الهامة ببعض الأفكار المضللة، بل والخاطئة. فهو يعتقد أننا نخطئ بالضرورة حينما نفسّر الظواهر الاجتماعية في ضوء سلوك الأفراد ودوافعهم" (تيماشيف،



1982: 185). بينما هاجموا العالم "هربرت سبنسر" باعتباره مدافعاً عن الرأسمالية ومبرراً لوجودها بسبب تأسيسه لنظرية التطور انطلاقاً من إيمانه بقوانين الطبيعة التي جاءت لتؤكد أن البقاء للأصلح، وأن تُترك الأمور للطبيعة وعدم التدخل في مسيرتها مما يعني تقبل الواقع كما هو وثُبر وجوده (عثمان، 2007). أما العالم الألماني "كارل ماركس" فنقد بجرأة المجتمع البرجوازي الذي عاصره، وعاب النظام الرأسمالي باعتباره نظاماً ظالماً وسبباً لسيادة الفوضى وأسلوباً لتدمير منابع الثروة، وقدم ربطاً فريداً بين العلوم والسياسية، وأسهم في إضافة مفهوم "الطبقة" والنظرية الصراعية لعلم الاجتماع، بالإضافة إلى تقديمه أفكاراً متعددة حول مجالات المشاكل الاجتماعية والاجتماعية النفسية كظاهرة الاغتراب، كما نقد "ماركس" فلسفة هيغل وعارض كونت عندما اعتبر أن الوجود المادي يسبق الوعي ويشكله، إلا أنه واجه النقد لاحتلاله الملكية العامة محل الملكية الخاصة، ولطالبته بعدالة اجتماعية مطلقة وبناء مجتمع بدون طبقات، مما جعل الماركسية والاشتراكية تفشل أمام الرأسمالية التي أثبتت أنها في غاية المرونة (مصطفى، 2005؛ جلي وآخرون، 1998؛ زايد، 2006، تيماشيف، 1982).

وتصدى "آرثر دي جوبينو" لكونت وماركس وسبنسر الذين أخذوا على عاتقهم شرح مبدأ التقدم وتفسيره، إذ اعتبر ذلك نكوصاً وتقهقراً ووضح ذلك في أربعة مجلدات بعنوان "مقال في عدم تكافؤ الأجناس الانسانية" ليؤكد على أهمية العامل العنصري في التطور الاجتماعي، إلا أن نظريته للعنصرية اعتبرها النقاد خلطاً سيئاً بين العنصر والجماعات العرقية، مما جعلها تنحى منحاً خاطئاً من الناحية الأنثروبولوجية (تيماشيف، 1982).

ورغم أن النظرية الوظيفية التي نهض عليها علم الاجتماع كانت الأكثر رواجاً في كل من أمريكا وأوروبا إلا أن علماء الاجتماع المعاصرين تناولوها بالتعديل أو الاضافة أو النقد، إذ قدّم عالم الاجتماع الأمريكي "تالكوت بارسونز" للمنظور الوظيفي - الذي تضرب جذوره في فكر اميل دوركايم وسبنسر - أربعة متطلبات وظيفية أساسية لكل نسق اجتماعي، ورغم ذلك لم يسلم من النقد، فمن المآخذ عليه أنه استخدم مصطلحات علم النفس كالدوافع الشخصية؛ حيث وصفت نظريته بأنها ذات طابع سيكولوجي أكثر من كونها ذات طابع سوسيولوجي، كما أنه لم يعترف بظاهرتي التغير الاجتماعي والصراع الاجتماعي، مما دفع بالعالم الاجتماع الأمريكي "روبرت ميرتون" بتقديم تعديلات لصيغ الوظيفية القديمة وطور مجموعة تصورات بدأها بالفرقة بين الوظائف الظاهرة والكامنة، ودعمها بمفهوم البدائل الوظيفية، وصك مفهوم "المعوقات الوظيفية" كأداة لفهم التغير الاجتماعي، كما بيّن أن فروض المنظور الوظيفي لاتستند إلى معطيات امبريقية بقدر ما هي مجرد أفكار وأنساق نظرية بحثية، في حين أن واجب عالم الاجتماع فحص مدى مصداقية كل منها امبريقياً، فالتحليل الوظيفي يجب أن يدرس ظواهر محدودة كالأدوار الاجتماعية، العمليات الاجتماعية، البنية الاجتماعية وأدوات الضبط الاجتماعي. كما فرّق بين "الدور" الذي يعالج فكرة الصراعات في المجتمع ويزداد تنوعاً وتخصصاً في المجتمعات المعقدة وبين "الوظيفية" (والاس وولف، 2011؛ جلي وآخرون، 1998، الحوات، 1998).



كما جاءت نظرية التفاعلية الرمزية كرد ناقد على المنظور الوظيفي، حيث استنطق ممثلها وهم؛ جورج ميد وهربرت بلومر وإرفنج جوفمان، دور ارادة الفرد الحرة في الاختيار، وخلع سترة المجانين التي تكبل ذاته الايجابية كفاعل مؤثر ومتأثر في المجتمع، ثم تجلى اسهام كل من؛ العاملة " أرلي رسل هوشيلد" لتوسع آفاق التفاعلية الرمزية نحو علم اجتماع العواطف، والباحث الاجتماعي "ديريك لايدر" حول قضايا التنظير في البحث الاجتماعي إلى الخروج بعلم اجتماع جديد يتجاوز الثنائيات (الذات والموضوع) نحو الربط والتوفيق بينها وهو الأمر الذي وصفه عالم الاجتماع الانجليزي "أنتوني جيدنز" بتحطيم السجون النظرية، وبهذه الاسهامات الجديدة انتقل علم الاجتماع من الثنائية إلى الازدواجية، على اعتبار أن ذات الفرد الفاعلة في المجتمع هي التي تصنع واقعها الاجتماعي (مارشال، 2007، والاس وولف، 2011).

ومن أبرز علماء علم اجتماع القرن العشرين، عالم الاجتماع ألماني "يورغن هابرماس" وهو رائد الخطاب النقدي الفلسفي والسياسي، وأحد رواد النظرية النقدية الأوائل، ومن الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت التي تعتبر من أبرز المدارس الفلسفية الغربية المعاصرة التي شكّلت منعطفاً مهماً في مسيرة الفكر الأوروبي المعاصر، حيث كان لها الأثر الكبير والفاعل في صياغة نظرية نقدية تتعامل مع السوسيولوجيا، الفلسفة، السياسة، الثقافة كأبعاد متداخلة ومتشابكة في عملية تكوّن ودراسة النظريات الاجتماعية والآفاق المعرفية والحضارية التي رافقت التطورات والتحويلات التي شهدتها المجتمع الأوروبي في ميادين الاقتصاد والسياسة (بوزار، 2017). حيث وجه "هابرماس" نقداً ببناء لسد ثغرات النظرية النقدية الاجتماعية وتحويلها إلى فلسفة واعية وعملية للتححرر والتواصل من خلال تأسيس الأخلاق التواصلية وتمسكه بالمشروع التنويري والحداثي، والتعمق في مشكلات نظرية المعرفة وفلسفة اللغة ونظرية الأنساق وتكوين الرأي العام واستلابه في المجتمع الرأسمالي والليبرالي الحديث، كما اهتم بالحركات الاجتماعية «الجدرية» الجديدة في أوساط الثوريين والمحتجين على هيمنة العقلانية العلمية والتقنية. وبين خطأ الجيل الأول لمدرسة فرانكفورت عندما لم يميزوا بين عقلانية النظام وعقلانية الفعل انطلاقاً من مسألة الأخلاق، واستند في نظريته إلى عالم الحياة إلى الفكر الدوركامي والسوسيولوجيا الفنونمينولوجية (مكاوي، 2018). أما الفيلسوف الفرنسي "فيليب راينو" قدّم نقداً وشرحاً وافياً لسوسيولوجيا "ماكس فيبر"، حيث أشار أن "فيبر" أول من قدّم ربطاً بين الحداثة والعقلانية، والذي أثمر التقدم التقني والسياسي والبيروقراطي، كما ناقش حدود العقلانية الاجتماعية واستعرض سوسيولوجيا الفهم عند "فيبر" التي وضح أصولها بقوله: (( فلسفياً لا تتضمن سوسيولوجيا فيبر نقل النظرية النقدية للمعرفة إلى حقل العلوم الاجتماعية فحسب، بل إن فيبر يدافع عن فكرة وجود تباين أساسي بين علوم الذهن والعلوم الطبيعية (راينو، 2009).

يطرح علم الاجتماع طائفة متنوعة من الآراء النظرية، وتبدو الخلافات بين المواقف النظرية جذرية أحياناً، غير أن تنوع الآراء والتوجهات يُعتبر دليلاً حيويًا ومؤشراً على مواطن القوة لا الضعف في علم الاجتماع (جيدنز، 2005)، ومُثلّ مناسب



بعض الأمثلة التي تُثبت محاولات علماء وباحثين العرب والغرب من نقد واضافة أو تعديل إلى سعيهم الحثيث الجاد لسد الثغرات والتجويد في آلية التفكير في القضايا والتنظير الاجتماعي، وفهم المجتمعات التي عاصروها بطرق تفكير علمية وأدلة وبراهين عقلية وامبريقية، مما يدل أن علم الاجتماع كسائر العلوم يتسم بالعلمية والمرونة التي نزعها عنه بعض الباحثين والمشتغلين العرب، فلو أرادوا أن تتناسب أسس علم الاجتماع والاستفادة منه كما استفادت الدول الأوروبية والغربية، وبناء نظرية عبر نقدٍ بِنَاء يتناسب مع خصوصية المجتمعات العربية، فليفعلوا ما وَجِبَ أن يُفعل بأي ميدانٍ علمي معرني، فتطوير التفكير بصورة سوسولوجية يتطلب اتخاذ نظرة واسعة وأكثر شمولاً من خلال شَحذ الميخيلة، فدراسة علم الاجتماع ليست مجرد عملية روتينية لاكتساب المعرفة بل يفترض من المشتغل والباحث والعالم في مجال علم الاجتماع أن يكون قادراً على التحرر من الظروف الشخصية المباشرة ويضع الأمور في سياق أوسع، كما أن العمل السوسولوجي يعتمد على أعمال الميخيلة السوسولوجية التي تتطلب أن ننأى بأنفسنا عن المجريات الروتينية ليتسنى لنا أن نلقي عليها نظرة جديدة، ولإدراك أبعاد المشاكل الاجتماعية من خلال فهم العلاقة بين الفرد والمجتمع بصورة مغايرة بعيداً عن الانطواء في زوايا معزولة والانفتاح على المشهد العالمي (جيدنز، 2005).

لذا وَجِبَ على كل مشتغل وباحث وعالم عربي في مجال علم الاجتماع إعمال الفكر الابداعي الناقد الذي يُسهم في تفسير الظواهر والأحداث في ظل خصوصية العالم العربي، وخصوصية القرن الواحد والعشرين وما طاله من تغيرات خاصة في زمن العولمة وما بعد الحداثة وظهور الشبكة العنكبوتية والمجتمعات الافتراضية التي اجتاحت المجتمعات كافة العربية والأوروبية والغربية، وأسهمت في اشعال الثورات العربية وغذتها، فلا ضرر ولا عيب في الاستناد إلى أسس علم الاجتماع ونظرياته وتوظيفها ونقدها بشكل يُسهم في الاستفادة من وظائفه؛ خاصة وظيفته المجتمعية التي تبدأ بفهم الواقع وتفسيره وتناول مشكلاته والتخطيط لتناولها وعلاجها، سواء كانت هذه المشكلات فئوية أو قطاعية أو مجتمعية شاملة، فهذه الوظيفة فجرت الكثير من القضايا والمواقف، ودعت إلى إعادة النظر في العالم (عبد المعطي، 1981: 17)، فالمسار المتميز لعلم الاجتماع قد كلفه تأصل الطابع الأيديولوجي فيه مما جعل من عملية البحث في طبيعة المعرفة في علم الاجتماع وعلاقتها بالتاريخ ذات فائدة بخاصة في إعادة صياغة مشكلة العولمة بالمقاربة والمفارقة (عباسي، 2010). وبهذا الصدد يقول عالم الاجتماع الإنجليزي المعاصر "أنتوني جيدنز": (( إن علم الاجتماع مشروع مذهل وشديد التعقيد لأن موضوعه الأساسي هو سلوكنا ككائنات اجتماعية ومن هنا فإن نطاق الدراسة الاجتماعية يتسم بالانفتاح البالغ، ويتراوح بين تحليل اللقاءات العابرة بين الأفراد في الشارع من جهة، واستقصاء العمليات الاجتماعية العالمية من جهة أخرى)) (جيدنز، 2005: 47). إن المهمة الأساسية لعلم الاجتماع في الوطن العربي هي القيام بعمل حاسم ضمن مساقين هما؛ الأول هو تفكيك المفاهيم التي ظهرت من المعرفة السوسولوجية وخطاب أولئك الذين تحدثوا نيابة عن المنطقة العربية التي تتسم في الغالب بالأيديولوجيا



المركزية-الإثنية-الغربية. أما المساق الثاني فيتمثل في نقد المعرفة السوسيولوجية والخطاب حول العربية الذي ينتجه العرب بأنفسهم (رمعون وآخرون، 2015).

وفيما يخص المنهج وطرق البحث في علم الاجتماع، عرّب بعض الباحثين والمشتغلين العرب بأن أصل أزمة المنهج في علم الاجتماع هو الرغبة الملحة في استخدام الطرق ومناهج وأساليب العلوم الطبيعية وتطبيقها بحذافيرها في دراسة الظواهر الانسانية والاجتماعية، مما ولد صراعاً معرفياً داخل النسق السوسيولوجي للتوصل إلى ما المنهج المناسب وما أفضل الأدوات للدراسات السوسيولوجية (حمزاوي وكواشي، 2017)، كما أشاروا إلى أن علم الاجتماع الذي دخل الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية قد ركز على الموقف الامبيريقى التجزئي المبسط في ملاحظة الظواهر مبعثرة ومُسقطه الاطار النظري مما ضيق أفق البحث السوسيولوجي في الوطن العربي (عبد المعطي، 1981).

ذكرنا سابقاً أن علم الاجتماع كحال سائر العلوم الانسانية والاجتماعية في استخدامه وتطبيق المنهج العلمي، لذا فإنّ تحديد الأزمة بالدعوى بأنها مناهج غربية وتلاءم مع ثقافة المجتمعات الغربية فقط، يدفعنا إلى النظر إلى سائر المناهج العلمية في الوطن العربي والمستخدمه في باقي العلوم الطبيعية والاجتماعية والانسانية (ريتزر، 2017)، فهي مناهج علمية ولكن لا بُد من الباحث العربي تكييفها وملائمتها وشحذ خياله بما يتلاءم مع الظاهرة المدروسة والمجتمع التي ظهرت فيها. فأول خطوة صحيحة للباحث العلمي لبناء معرفة علمية تبدأ في تحرر الانسان من سلطة التراث ورموزه، ومن الأحكام والمعتقدات المسبقة والذاتية، وطرح الشكوك والتساؤلات لفتح الطريق أمام اكتشاف حقيقة الواقع بطرق ومعايير جديدة، الأمر الذي يدفعه إلى التجرد والحياد وضرورة اعتماد البرهان العقلي والبرهان الأمبريقى، فالعقلي يقوم على افتراضات وعمليات منطقية تفحص وتؤكد الترابط بين المقولات من مسلمات ونتائج، أما الإمبيريقى فيقوم على ملاحظة الواقع وبيان الشواهد الواقعية التي تمثلها المعرفة، وبهذا يصبح الواقع بمكوناته وما بينها من علاقات، الشاهد والمحك لخطأ المعرفة أو صحتها، كما يُصبح منطلق المعرفة العلمية. والعلم في عمل الاجتماع كحال معظم الميادين المعرفية يقوم على الملاحظة الدقيقة التي تتضمن مطابقة المعاني الناتجة للواقع المدروس. ولا يعني ذلك عدم صعوبة ضبط العلاقة بين الواقع الاجتماعي وما يترتب عليه من معرفة، فالباحث الاجتماعي غير قادر على ضبط جميع ظروف البحث مما يجعل نتائجه احتمالية (عثمان، 2007)، لذا يمكن القول أن المشكلة أو الأزمة لا تكمن في المنهج بقدر ما تكمن بالباحثين والمشتغلين في أي ميدان علمي معرفي، فالخطأ يكمن في كيفية استخدامها بطريقة مناسبة، فاستخدامها واعداد أدواتها دون وعي بالبحث وأهدافه، واسقاط مهارة التعديل والتطوير عند استخدام المنهج وأدواته إجراء تعديلات، تؤدي إلى جوانب قصور عديدة في النتائج والأحكام، كما أن إغفال بعض الباحثين لبعض الأدوات التي لم تُستغل بعد، وذلك إما لعدم قدرته على فهمها وكيفية استغلالها، أو لعدم



معرفة فيها أصلاً مما يُضعف نتائج بحثه ويثير الجدل والشك حولها، فيصبح البحث خالٍ من القيمة (حمزاوي وكواشي، 2017؛ عبد المعطي، 1981).

إن المعرفة الاجتماعية مستمدة من الدراسات التي تستخدم عدداً من المناهج المختلفة، وفي معظم الحالات يكون المنهج المختار موجهاً بطبيعة سؤال الدراسة، فقد يكون ملاحظة أو مقابلة أو عمل مسح، أو عمل تجربة، وأي كان طرق جمع البيانات وتحليلها وصفية أم كمية يبقى جميعها مفيدة ومهمة لعلماء والباحثين في علم الاجتماع (ريتر، 2017).

### ثانياً: ملامح علم الاجتماع في الوطن العربي

نتيجة لاشكالية علم الاجتماع بين المرجعية والخصوصية، وتأرجح الطرح حول تأصيله، وتَشْطِي النظرية، وعدم عَور بعض الباحثين في أسبار أهداف علم الاجتماع ووظائفه وميدانه كافة، وعدم وجود فكر خلاق مبدع وتمسكهم بالتبعية، وكانوا في منأى عن تقديم نقد بناء للنظرية الاجتماعية مما يُسْعِف في حل قضايا والمشكلات الاجتماعية في المجتمعات العربية، ظهرت دعوات من قبل الباحثين والمشتغلين العرب في علم الاجتماع إلى تأسيس علم اجتماع عربي يهدف إلى صياغة نظرية اجتماعية عربية عن طريق عملية الوصل المنهجي بالنصوص التراثية لإبراز خصوصية المنهج العربي، ووصل موضوع المجتمع العربي والذات العربية بالتراث الاجتماعي، ليحظى موضوع البحث في علم الاجتماع العربي بالخصوصية الحضارية، ويرتكز على القواعد الأساسية للحياة الاجتماعية المعاصرة بأصالتها العربية التي يتمتع بإرث فكري واجتماعي نابض حي، وليهدف إلى مساعدة الانسان والمجتمع العربي على الدخول إلى عالم الحداثة، وحل إشكاليات المجتمع العربي من خلال تحديد عوامل النجاح والعوامل المعيقة لتنميته، وتقديم الرؤى المستقبلية وبناء مشروع نهضوي عربي (باقادر وعراي، 2006؛ مهورباشة، 2018).

وأشارت الندوة الدولية المعنونة بـ"علم الاجتماع وسؤال الألفية" أن خبراء علم الاجتماع في العالم العربي منذ عقود مديدة نادوا لألفية علم الاجتماع من خلال إعادة تشكيل البنية النظرية لعلم الاجتماع بما يجعله مؤهلاً لطرح أسئلة الواقع العربي والإجابة عنها، مع ضمان بقاء واستمرار التفاعل والمناقشة المنهجية بين المنجزات المعرفية للمجتمعات الإنسانية كلها، كما بينت أن غرض "الألفية" لا يتمثل في تحييز أيديولوجي دوغمائي قائم على دعوى الاكتفاء الذاتي، بل يكمن الأخذ بالحسبان اختلاف السياقات المجتمعية والثقافية عند إعادة توظيف المعرفة الإنسانية في المجتمعات العربية والإسلامية. كما أن عملية الألفية بحاجة إلى جهود مؤسساتية تحترم المنهجية العلمية في التعاطي مع الإنتاج المعرفي، لتبدأ جهود التقييم من خلال نُحْب متنوعة الاتجاهات والمجالات ومتسلحة بالمنهجية والصرامة العلمية (مركز ابن خلدون، 2019).

إن السعي الجاد لتحديد هوية لعلم الاجتماع في الوطن العربي قضية تحتاج إلى جهد موصول، فمقومات هذه الهوية يجب أن تنطلق من طريقة التفكير والمصالح المجتمعية الحالية والمستقبلية، والخصوصية التاريخية والمعاصرة للمجتمع العربي، في



علاقتها بأنماط تطور مجتمعات أخرى شاركتها التاريخ والواقع المعاصر. إن التخوف من أية قضية معرفية، تخوف مسبق يجب أن تحسمه البحوث والدراسات. إن المطالبين بتغيير مسيرة العلم في مواجهتهم لتحديات الواقع العربي يصعب عليهم حوض المواجهة، وحدهم، متفرقين منعزلين؛ ومن ثم عليهم البحث عن صيغ تنظيمية، تجمعهم سوياً؛ ومن أهم متطلبات هذا التنظيم صوغ حدّ معقول من رؤية مشتركة تحدد المهام وموجهات العمل. إن معظم من اهتموا بمواجهة أزمة علم الاجتماع، على المستويين العالمي والعربي، أكدوا ضرورة وجود مجتمعات اجتماعية ينتمي إليها المشتغلون بعلم الاجتماع، فهي ضرورية للمشاركة في التخطيط لإيجاد الظروف الضرورية لتحرر الإنسان. كما أن التفاعل مع القوى الاجتماعية التي تحمل امكانية تغيير المجتمع العربي، يثري وعي الباحثين بواقعهم، ويساعد في ترتيب الأولويات والمهام المطروحة على العلم (مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

ووجهت انتقادات معرفية ومنهجية عدة لدعاة علم الاجتماع العربي، من أبرزها أنهم لم يتجاوزوا مرحلة الدعوة إلى مرحلة التأسيس المعرفي، وكانت دعواتهم مجرد حبر على ورق، ومجلدات على رفوف المكتبات، ودون أن تنفذ إلى عمق ابستمولوجي، كما أنهم خلطوا بين النظرية الاجتماعية وبين المجتمع العربي الذي يعد موضوع بحثها، ولم يؤسسوا مشروع أو مدخل نظري لعلم الاجتماع العربي، إذ لم يطرحوا أي بديل معرفي ومنهجي رغم نشره دراسات لا حصر لها إلا أنها لم تقدم الدليل الكافي على جده أبحاثها، ولم تؤشر لبروز مدارس فكرية تضم علماء الاجتماع في الدول العربية وفق تعدد مناهجهم وتخصصاتهم. (مهورباشة، 2018). ويقول استاذ علم الاجتماع المصري عبد الباسط عبد المعطي (1981): ((إذا كان السعي نحو إقامة علم اجتماع قومي حليماً مشروعاً فهذا يقتضي جهوداً مكثفة وتوجهات وخطى مغايرة لما درج عليه المشتغلون به بتفضيلهم السهل، للنقل عن التراث العالمي، طالما هو نابع من دول متقدمة مع أن العلم وليد نظامه الاجتماعي، هنا وهناك، متأثر به، بناء، وغايات. ومع أننا لسنا دعاة انغلاق فكري، فالمقصود أن أولى الخطوات الممهدة لتحويل الحلم المنشود إلى واقع معاش، تقتضي نسج خيوط حوار نقدي واع مع تراث العلم الحديث والمعاصر لفهمه وتحليله ونقده وتنقيته حتى نستخلص دروساً أساسية تجلينا لنا كيف فكر المشتغلون به، وإلى ماذا سعوا؟ وكيف حققوا أو حتى كيف لم يحققوا ما كانوا يصبون إليه؟ (عبد المعطي، 1981: 6).

وبناءً على هذه الانتقادات ترددت تساؤلات ومناقشات عدة بين أوساط الكتاب والأكاديميين العرب المنتمين لمجال العلوم الاجتماعية، خاصة مجال علم الاجتماع، لتأكيد أن علم الاجتماع العربي حلم وردي خاصة في ضل أزمة المفاهيم والمنهج في العالم العربي التي تنبثق من الاعتماد على المفاهيم والمقولات الغربية للمشاكل والظواهر دون القدرة على تكييفها بما يتواءم مع البناء الاجتماعي والثقافي العربي التي ولدت من رحمها. والطغيان الايديولوجي أثناء الانشغال في تأسيس علم الاجتماع العربي والذي أفسد علم الاجتماع بصور عجز عن تقديم حلولاً عملية للقضايا السياسية التي تفاقمت في جميع



الدول العربية وفجرت الثورات وغيّرت الأنظمة، كما نوه الأكاديميون إلى اللغظ والفوضى في كيفية استخدام المفاهيم المنبثقة من ميدان علم الاجتماع الغربي نتيجة صعوبة ضبطها بعد ترجمتها، وإيجاد ما يُرادفها بدقة في اللغة العربية، وبهذا الصدد أشاروا إلى عمل الأستاذ فردريك معتوق المعنون بـ ((الموسوعة الميسرة في العلوم الاجتماعية))، والعمل المترجم الصادر عن المجلس الأعلى للثقافة المعنون بـ ((موسوعة علم الاجتماع)) للمؤلف جوردون مارشال استاذ علم الاجتماع بجامعة أكسفورد البريطانية، حيث تمت ترجمته بجهود نخبة من المتخصصين في علم الاجتماع؛ محمد محيي الدين وعدلي السمري ومحمد على ابراهيم واحمد زايد ومحمود عبد الرشيد ومحمد عبد الحميد وهناء الجوهرى بجانب اشراف الدكتور محمد الجوهرى ومساهمته في الترجمة، وكانت هذه المساهمات محاولة للحضّ على استخدام المصطلحات والمفاهيم بصورة علمية دقيقة وموحدة وتقديمها بشكل يتلاءم مع النص العربي لغايات تطوير الدراسات الاجتماعية في الوطن العربي، وتدعو إلى تجاوز التحليل السوسيولوجي السائد والذي ما زال مشدوداً إلى ماضي التراث العربي، والانتقال من الخاص المحلي إلى العام الكوني، ومن الأفراد إلى البنية الاجتماعية، ومن الثقافات المحلية إلى البنية المعرفية العامة. فالابداع البحثي في جانبه النظري مطلوب بلحاح من علماء الاجتماع العرب. وذلك يتطلب التعريف العلمي بعلماء الاجتماع العرب كضرورة معرفية، وتجاوز مرحلة استيراد المفاهيم الغربية فقط دون تحصيلها وفهم اطارها التجريدي لكيفية إعادة تشكيلها وصياغتها تعبر بمصادقية أكبر عن واقع المجتمعات العربية (ضاهر، 2012).

كما أُثير تساؤلات حول تحديد ماهية المجتمع العربي خاصة في ظل القرن الواحد والعشرين، وفي ظل سيادة العولمة والثورة التقنية والتكنولوجية ونظام القطب الواحد. فالمجتمع العربي كوطن وأمة يُعاني من حالة الاغتراب عن ذاته، ويُوصف بأنه مرحلي انتقالي تراثي تتجاذبه الحداثة والسلفية، فهو موزع بين القديم والحديث دون أن يكون أي منهما حقاً، بل يعيش بين تأزم دائم ويشهد صراعاً مريعاً تتجاذبه قوى متناقضة متعددة؛ قوى الوعي التقليدي وقوى الوعي الحداثي، قوى اليمين والمحافظ، قوى النزوع القومي والنزوع الديني؛ قوى الوحدة وقوى التجزئة، قوى التقدمية والرجعية، قوى العلمنة وقوى الثيوقراطية الغيبية، قوى الثابت والمتحول، مما لم يجعله مستقر بعد على هوية وعقيدة وقضية ونظام وغاية، وأن مفهوم الأصالة أفرغ المعاني التي تؤكد التعدد والتحول والانفتاح على تجارب الشعوب الأخرى، كما يوصف المجتمع العربي بأنه عفوي تعبيرى في توجهه الثقافي وإن تكن له مكبوتاته ومحرماته التي يأنف الناس من التحدث عنها علناً خاصة في مجالات الدين والسياسة والجنس، واذا تم الحديث عنها علناً فتأخذ طريقة الافصاح عنها صفة ثقافة القرن الواحد والعشرين، فيبدأ الشد والجذب. مع التحفظ في مدى التعميم بشأن هذه النزعة التعبيرية أكانت سلبية أم ايجابية (بركات، 2008).

وكثيراً منهم حذر من أن تُشكل السمات العامة التي يتصف بها المجتمع العربي مفاهيم كثر تداولها في أدبيات الثقافة العربية كمفهوم؛ العقل العربي الذي ترنح استخدامه بين الاستعمال السلبي كما استعمله رافايل باطي في كتابه "العقل



العربي"، والاستعمال النقدي الايجابي الذي استعمله محمد الجابري في كتبه "تكوين العقل العربي" و"بنية العقل العربي" و"العقل السياسي العربي"، لأن السمات العامة قابلة للتغيير والتحول ولها سلبياتها وإيجابياتها، فالمجتمع العربي متطور متحول في هويته وثقافته ومفاهيمه وأنظمتها ومؤسساته حسب أوضاعه وظروفه ومواقفه وصراعاته المستجدة، كما أن التضامن الثقافي كسمة للمجتمع العربي لا تُلغى التعدد والتنوع والتغير، فالثقافة العربية فيها الثقافة الشعبية والعلوية، وتتصارع في إطارها كل من؛ الثقافة السائدة، والثقافات الفرعية، والثقافة المضادة التحررية، والتنوع الديني والايديولوجي، فتصبح المشكلة الأساسية هي الضياع الثقافي العربي بين هيمنة الواحد بلجونه إلى وسائل الامتثال القسري وفوضوية التعدد الذي يؤكد التفرد بمعزل عن المشروع المشترك (بركات، 2008: 46، 53، 77). ولا بُد من مراعاة أن كثيراً من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستجدة في الوطن العربي كانت نتيجة التحضر والتحديث وانتقال السمات الثقافية بين بلدان العالم كافة، فشهدت المجتمعات العربية تغييرات جذرية جعلتها تتشابه في أسبابها وطرق علاجها ومواجهتها وفهمها، حيث بدأت دول العالم في ظل القطبية الواحدة والرأسمالية والعولمة ذات ملامح وقضايا يصعب فصلها. وفي ظل هذا كله استمرت تساؤلات الأكاديمين والباحثين، هل طالب العلماء والباحثون والأكاديميون في الدول الغربية والأوروبية بوجود علم اجتماع أمريكي، أو فرنسي أو ألماني؟، لماذا استطاع الغرب اكمال مسيرتهم العلمية والمعرفية والحضارية والعرب توقف ابداعهم ولم يكملوا مسيرتهم العلمية والمعرفية التي شكّلت كنوزها الحجر الأساس للحضارة الأوروبية والغربية الحديثة، فهلها منها أسس معارفهم وعلومهم؟.

ولم تكتفِ جهود الباحثين في العالم العربي في السعي لأقلمة علم الاجتماع، والمطالبة بعلم اجتماع عربي، بل دعوا إلى أسلمة المعرفة، والتوجه إلى التأصيل أو التوجيه الاسلامي للعلوم الاجتماعية، لاقامة علوم على أسس اسلامية، وتحديد أبعاد التصور الاسلامي الشامل للانسان والمجتمع والوجود استخلاصاً من المنابع الرئيسية للمنهج الاسلامي المتمثل في الكتاب والسنة الصحيحة باعتبارها المصدرين الأساسيين للشريعة الاسلامية، مع الاستفادة من اجتهادات علماء المسلمين من السلف المعاصرين، وحصر نتائج البحوث العلمية المحققة في نطاق العلوم الحديثة ومسح نظريتها وتحليلها واخضاعها للتمحيص والنقد في ضوء مقتضيات التصور الاسلامي سواء من حيث الموضوع أو المنهج، وبناء نسق علمي متكامل، لأن العلوم الاجتماعية ناتجة عن الحضارة الغربية فيكون من العيب الرجوع إلى نتائجهم وطرحوا مثال علم الاجتماع الذي لا يحوي علماً نافعاً. ويشير المنظور الاسلامي لعلم الاجتماع إلى تمثّل العقيدة الإسلامية في التعامل مع المواضيع الاجتماعية، والاحتكام إلى المعيار الأخلاقي والقيمي في أثناء التعامل مع الوقائع والظواهر المجتمعية، وتقديم الحلول الواقعية برؤية إسلامية، وهذا يعني أسلمة علم الاجتماع في موضوعه، ومنهجه، وتصوّراته، ورؤيته، ومقاصده، واستحضار العقل الإسلامي في الوصف والتحليل والتشخيص والتركيب والتقويم والعلاج لتوجيه المجتمع وتعديله وتصويبه وتغييره، وتجاوز التفسير الأحادي



نحو النظرة الشمولية الكلية، وفهم المجتمع العربي وتحليله بعيداً عن النزعات الطائفية والأيديولوجية والإثنية، وبذلك يكون علم الاجتماع الاسلامي بناءً مستقل عن علم الاجتماع العام، وليس جزءاً منه (رجب، 1996؛ الفاروقي، 1980؛ العلواني، 1996؛ المبارك، 1977؛ المختاري، 1985؛ امزيان، 1991؛ حمداوي، 2015؛ لامبوس، 2001؛ الخشاب، 1980).

إن التأسيس الاسلامي للعلوم الاجتماعية والمعرفة يدفع إلى تجنب الغلو في الرجوع إلى التراث، وعدم التماثل مع الغرب في كل نظرياته ولفياته الأيديولوجية، وبناء أسس منهجية للعلوم الاجتماعية وفق الرؤية الإسلامية العربية، بالإضافة إلى اعتماد الوحي كمصدر معرفي يتكامل مع المعرفة العلمية التي يلخصها الإنسان، وتفعيل البعد الروحي في العلوم الاجتماعية لما له من أهمية في تحقيق رسالة الإنسان، وإعداد مناهج تعليمية وفقاً لمبدأ التكامل كإطار عام للتواصل المعرفي (بلبشير، 2019).

واجهت الرؤية الإسلامية للسوسيولوجيا أوجه نقدٍ عدة، انطلقت من نفس مبدأ الانتقادات التي وجهت لعلم الاجتماع العربي، وانطلاقاً من أن العلم لا دين له ولا هوية، نادى تيار ثالث في علم الاجتماع في الوطن العربي إلى عدم الحاجة لإضافة صفة أو اسم أو ديانة للعلم الاجتماعي والمعرفة، ولا حاجة إلى وصف علم الاجتماع بأنه عربي أو مسيحي أو اسلامي، كما يتبنوا وجود تناقضات عدة بين الانتصار لعلمية علم الاجتماع وضرورته وبين عدم الحاجة إلى علم الاجتماع في حين يحاولون تأسيس علم اجتماع اسلامي يستند على أسس علم الاجتماع الغربي. وإذا كان الأمر كذلك فلما لم يدعوا إلى أسلمة السياسة، أسلمة علم التاريخ، أسلمة الطب... أسلمة باقي العلوم؟ لما لم يرفضوا ما وصلت إليه العلوم كافة وتركوا العمل بها لأن منبعها غربي؟، ومن قصدوا بالغربي؟ وإذا كان مصدرهم القرآن الكريم والسنة فبأي مجتمع يمكن تحقيق هذا في ظل تنوع الديانات والأيديولوجيات في المجتمعات العربية، وفي ظل عودة الدين إلى المجال العام بصورة تم تشويه فيه حقيقة الدين الاسلامي لتحقيق غايات سياسية واقتصادية؟ وإذا أرادوا المجتمعات الاسلامية من قلبها فبأي مذهب يُفسر المصدر أهو الشافعي أم الحنبلي أم المالكي أم الحنفي؟. ويقول الأستاذ سيد ميري (2019) حول أهلنة العلوم الاجتماعية: (( قد يقول البعض أن الأهلنة تُحيل على إضفاء الطابع المحلي على العلوم الاجتماعية على عكس تغريب المعرفة كما لو أن مسعى المعرفة محدود محلياً، وإذا اتفقنا على ما ذكره ابن خلدون من أن هناك مستويات من المعرفة؛ أي البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة، فإذا في أي مستويات يمكننا الحديث عن شكل "أهلي" من المعرفة أو أشكال "محلية" من الاستيعاب؟)). إن النقد الموجه لتغريب أو أسلمة علم الاجتماع أكد على أن العلوم الاجتماعية تُبنى على فرضية أساسية وهي أن الواقع الاجتماعي قابلٌ للفهم العلمي، ويعني الفهم العلمي النظر إلى الظواهر من بُعدٍ كافٍ يسمح للباحث أن يتحرر



من سلطة المسلمّات، وأن يدرس الفرضيات بمنهجية أكثر موضوعيةً، وأن يُحلل الواقع بناءً على معطيات قابلة للإثبات، وأن يتحلى بروح نقدية شاملة (المركز العربي للعلوم الاجتماعية، 2015).

نحن نعيش في مطلع القرن الحادي والعشرين في عالم حافل بالقلق والتوتر غير أنه ينطوي على وعود خارقة للعادة بالنسبة إلى المستقبل، إنه عالم متسارع التغير تشوبه الصراعات العميقة والتوترات ومظاهر التفكك الاجتماعي كما أنه يتعرض لهجمة شرسة من جانب الثقافة الحديثة على البيئة الطبيعية، غير أن بوسعنا أن نتحكم بمسيرنا ونشكل حياتنا ونسيرها نحو الأفضل على نحو لم تكن الأجيال السابقة قادرة على تصوّره في جميع الأحوال، كل هذا أخذ مجال الصدارة في اهتمامات علم الاجتماع وهو مجال الدراسة التي تتولى بالتالي دوراً حيوياً في الثقافة الفكرية الحديثة. ويُظهر علم الاجتماع لنا الحاجة لإلقاء نظرة أوسع على الأسباب التي جعلتنا في ما نحن عليه الآن، والأسباب التي تدعونا إلى الفعل والتصرف بهذه الطريقة أو بتلك، إنه يُعلمنا أن ما نعتبره طبيعياً ومحمّماً أو حسناً وصحيحاً قد لا يكون كذلك في واقع الأمر، بل إن مُعطيات حياتنا تتأثر تأثراً كبيراً بقوى اجتماعية وتاريخية. ومن هنا فإن فهم الطرق العميقة الخفية والمركبة التي يعيش فيها الفرد، إنما يُمثل السياقات التي تكتنف تجربتنا الاجتماعية، وهي التي تنطلق منها النظرية السوسيولوجية (جيدنز، 2005؛ 47). ويمكن القول أن اغتراب علم الاجتماع في الوطن العربي هو اغتراب المشتغلين والباحثين فيه، واشكاليته تكمن في عدم القدرة على التعمق في رؤيتهم وعلى ضبط مصطلحاتهم الاجرائية، وعدم موضوعية توجيه دفة أبحاثهم ودراساتهم، وتجاهل الجديدة في علمهم، والخضوع لحال ما آلت إليهم مجتمعاتهم في سياساتها الاجتماعية والاقتصادية.

### ثالثاً: واقع علم الاجتماع في المراكز البحثية والجامعات في الوطن العربي

ناقشت العديد من الندوات والمؤتمرات قضية أزمة العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، ومن بينها أزمة علم الاجتماع، وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ ندوة "أزمة العلوم الاجتماعية في العالم العربي" التي نظمها مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قطر عام 2019، مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة عام 2019؛ المؤتمر الدولي: الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية في ظل التغير الاجتماعي في الوطن العربي عام 2015 الذي نظمه مخبر التغير الاجتماعي و العلاقات العامة في الجزائر (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر)، المؤتمر العلمي الدولي: العلوم الإنسانية والاجتماعية قضايا معاصرة الذي نظمه المركز الديمقراطي العربي في ألمانيا - برلين عام 2019، مؤتمر علم الاجتماع الإقليمي: المجتمع العربي: أزمة الزاهن وسؤال المستقبل الذي نظمه قسم الاجتماع في الجامعة الأردنية عام 2019، الندوة العلمية "أزمة العلوم الاجتماعية في العالم العربي" التي نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية عام 2017، مؤتمر "مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي" المنظم من طرف مركز الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية



والجمعية العربية لعلم الاجتماع، بوهان عام 2012. وخلاصة هذه الأعمال كانت تدور حول اعتبار أزمة العلوم الاجتماعية أزمة لا تنفصل عن حالة المجتمعات العربية والموسومة بالتهور والترهل والضعف، فالعلوم الاجتماعية تمثل امتداداً للحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتدهورة لبلدان الوطن العربي، كما أشاروا إلى وجود فائض في الانتاج البحثي الذي امتاز بعضه بالجودة إلا أن المعرفة المنتجة منه غير مستخدمة وليست مترجمة على أرض الواقع، بالإضافة إلى ازدياد أعداد الباحثين والمشتغلين في العلوم الاجتماعية بصورة اعتباطية ودخيلة بعضها بدافع الأجر.

كما أشارت الندوات والمؤتمرات إلى أن حدة أزمة العلوم الاجتماعية اشتدت بسبب تدني مستوى بعض الجامعات العربية، وتحويلها من مؤسسات أكاديمية إلى مؤسسات ربحية، وضعف الأداء التدريسي بها، خاصة ضعف الأداء التدريسي في العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع، وعدم كفاءة بعض الأكاديمين فيها، وتوظيفهم فيها تبعاً للمحسوبية والواسطة، بالإضافة إلى استقبال الجامعات العربية أعداداً هائلة من الطلبة في تخصصات العلوم الاجتماعية بصورة لا تتناسب مع امكانيات الجامعات الأكاديمية والاستيعابية والتمويلية، وأن نوعية الطلبة لم تكن بالمستوى المطلوب تبعاً للصورة النمطية السائدة في الوطن العربي حول قيمة العلوم الاجتماعية، الموسومة بالتدني واعتبارها الملجأ الوحيد للحاصلين على أدنى المعدلات في الثانوية العامة، ولا مكان لها في سوق العمل واحتياجات السوق، فالحاصل على شهادة في إحدى تخصصات العلوم الاجتماعية في الوطن العربي لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى، مما لم يكسبها الاحترام والتقدير لدى دارسيها والعاملين فيها وصناع القرار. فبات اختيار تخصصات العلوم الاجتماعية والانسانية لغالبية الطلبة اختياراً قديراً من أجل الحصول على شهادة جامعية ولينطبق عليهم وصف "متعلم" أو "جامعي".

وفي ضوء ظاهرة "تريف المدينة" التي واكبت التحولات الحضرية وعملية التوسع العمراني والسكاني في الدول النامية وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة. وتوسع افتتاح الجامعات الحكومية والخاصة في أرجاء المدن لتمتد إلى الأرياف ليحظى طلبة العلم فرصة ارتياد التعليم العالي دون تكبد المشقة والتكاليف المالية، ظهر ما يمكن أن يُطلق عليه «تريف الجامعة»، وبالتعبية «تريف العلوم الاجتماعية». أي فرض القيم الريفية المحافظة التقليدية على بُنية العلم، واختيار الموضوعات التي تبدو فيها الدعاية الأخلاقية أكثر من التحليل العلمي المنهجي الرصين. فالقيم الريفية لا تساعد على خلق حالة التمرد والالتزام، بقدر ما تساعد على تكريس قيم الخضوع والخنوع والانتهازية، وهذه قيم مضادة لبنية العمل وتطويره بشكلٍ أو بآخر. إن تريف العلوم الاجتماعية يقع في المسافة المؤيدة لقيم السلطة السياسية في العالم العربي والمحافظة عليها، فهي قيم ضد التغيير وضد التطور والديمقراطية (عبد العظيم، 2007). بالإضافة إلى التعدي على خصوصية الجامعة وأنظمتها وتعليماتها وانتهاكها تبعاً للقبلية أو العشائرية، مما أحدث خللاً في سير العملية الأكاديمية والأهداف التعليمية



والعلمية، وتغليب العلاقات الأولية وتداخلها بالعلاقات الثانوية. وعند الحديث عن إشكالية علم الاجتماع في جامعات الوطن العربي لا بُد من تفهم وادراك مسائل مهمة تتمثل بالآتي:-

1. استناد السواد الأعظم من الباحثين العرب في علم الاجتماع على استخدام الاستبيان كأداة بحثية دون فهم كيف تُبنى وتطور بالطريقة الصحيحة تماما، ودون اكتشاف طريقة جيدة لتوزيع الاستبيانات على المشاركين.
2. الاستناد على التحليل الكمي دون تحري الأمانة في الأرقام وتفريغ الاستبيانات.
3. رغم توجه بعض الباحثين للتحليل النوعي-الكيفي إلا أن بعض أعمالهم أنتجت بصورة مشوهة.
4. بعض مجالات علم الاجتماع مثل "علم الاجتماع العواطف" و"علم الاجتماع التطبيقي" لم يتم تناولها بجديّة وتوظيفها بشكل واضح وبأثر ملموس على أرض الواقع، بالإضافة إلى ميدان "علم الاجتماع الاكلينيكي" الذي لم يُطرق بابه نهائياً في الوطن العربي إلا في بداية عام 2012، وبعد انقطاع تم توجه لها في بداية عام 2015 وعام 2018 ولكن بشكل نادر، ورغم تدريسه مؤخراً في جامعة القاهرة -مصر إلا أنه لم يَنَل الحظ الوافر من البحث والتوظيف، علماً أنه ميدان حيوي يُسهم بشكل واضح في الاصلاح على المستوى الفرد والأسرة وعلى مستوى المجتمع.
5. نقص التمويل في بعض الجامعات والمراكز البحثية وضعف الدعم المالي الذي أضعف قدرة الباحثين وبدد طموحهم.
6. السواد الأعظم من الباحثين والمشتغلين في العلوم الاجتماعية، خاصة في علم الاجتماع هم أعضاء هيئة تدريس في الجامعات، ويواجهوا تحديات انعكست على انتاجهم العلمي، حيث يريزخ بعضهم تحت ضغط عامل الوقت لتقديم أبحاث من أجل الترقية في السلم الوظيفي، مما ولّد الاحساس بعدم الأمان الوظيفي والخوف الدائم من فقدان مصدر رزقهم، فلجأ البعض إلى القضايا التي قُتلت بحثاً والاعتماد على "النسخ واللصق"، فطغت الرتابة على أعمالهم، وانطفأ نور التفكير الابداعي والنقدي عندهم. بالإضافة إلى هيمنة التصنيفات العالمية للمجلات العلمية التي ساهمت في تحويل ميدان البحث العلمي إلى سوق للكسب السريع عبر رسوم النشر باهضة التكاليف، وانتشار مواقع ومراكز تدقق وتكتب الأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه ونشرها في مجلات علمية ذات تصنيف معتمد ومعامل تأثير عالٍ مقابل أجر مالي.
7. من الإنتاج البحثي للباحثين والمشتغلين العرب في مجال علم الاجتماع والموسوم بالجودة أو الابتكار نُشر بلغة أجنبية (الانجليزية، الفرنسية) وليس باللغة العربية، فانحصر الاطلاع عليها والاستفادة منها.



8. تدخل الوساطة والمحسوبة، والطائفية والعنصرية والعشائرية في سير المجالات العلمية العربية وشروط نشرها، فيُحرم من يستحق عمله النشر، وينشر من هو دخيل وغير كفء.
9. تدخل بعض الجهات السياسية والأمنية في سير عمل الجامعات والأكاديميين، وسياسة تكميم الأفواه، وتوجيه بعض نتائج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية تبعاً لتوجه الحكومات ومصالحها.
10. قَدِّم بعض الباحثين إنتاجاً يوصف بالجودة والابداع والابتكار إلا أن أعمالهم لم تحظَ بالاهتمام والأخذ بنتائجها وتوصياتها في المؤسسات السياسية والاجتماعية والسياسات العامة، نتيجة القطيعة بينها وبين المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية.



## خاتمة

إن علم الاجتماع كسائر العلوم الاجتماعية يتسم بالعلمية والمرونة التي نزعها عنه بعض الباحثين والمشتغلين العرب، فلو أرادوا أن تتناسب أسس علم الاجتماع مع واقعهم والاستفادة منه كما استفادت الدول الأوروبية والغربية، وبناء نظرية عبر نقدٍ بِنَاءٍ يتناسب مع خصوصية المجتمعات العربية، فليفعَلوا ما وَجِبَ أن يُفعل بأي ميدانٍ علمي معرفي، عبر تطوير التفكير باتخاذ نظرة واسعة وأكثر شمولاً من خلال شُحذ المخيلة، فدراسة علم الاجتماع ليست مجرد عملية روتينية لاكتساب المعرفة بل يُفترض من المشتغل والباحث والعالم في مجال علم الاجتماع أن يكون قادراً على التحرر من الظروف الشخصية المباشرة ويضع الأمور في سياقٍ أوسع، كما أن العمل السوسولوجي يعتمد على أعمال المخيلة السوسولوجية التي تتطلب أن ننأى بأنفسنا عن المجريات الروتينية ليتسنى لنا أن نلقي عليها نظرة جديدة، ولإدراك أبعاد المشاكل الاجتماعية من خلال فهم العلاقة بين الفرد والمجتمع بصورة مغايرة بعيداً عن الانطواء في زوايا معزولة والانفتاح على المشهد العالمي. لذا لا حاجة إلى إضافة صفة أو اسم أو ديانة لعلم الاجتماع بل تكمن المهمة الأساسية لعلم الاجتماع في الوطن العربي بتفكيك المفاهيم التي ظهرت من المعرفة السوسولوجية وخطاب أولئك الذين تحدثوا نيابة عن المنطقة العربية التي تتسم في الغالب بالأيديولوجيا المركزية-الإثنية-العربية. ونقد المعرفة السوسولوجية، بما يعود بالنفع في فهم الظواهر وحل المشكلات التي تعاني منها المجتمعات العربية، فعلم الاجتماع تَطوّر على أساس أن نتائجه المبنية بطرق بحث جديدة ومنهجية صحيحة تبقى مفتوحة للنقد من العلماء والعامّة، والدراسات الاجتماعية تقوم على المنطق والأدلة والتي تمكن الآخرين من الحكم عليها وفحصها والتحقق منها، كما أن النسبية لا الإطلاق من أسس فهم الواقع الاجتماعي والظاهرة الاجتماعية في علم الاجتماع، وأفضل ما يمكن أن نسعى إليه بهذا العلم هو تحقيق احتمالية على درجة عالية من الصحة.

ويمكن فهم أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي من خلال أزمة العلوم الاجتماعية باعتبارها أزمة لا تنفصل عن حالة المجتمعات العربية والموسومة بالندهور والترهل والضعف، فالعلوم الاجتماعية تمثل امتداداً للحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتدهورة لبلدان الوطن العربي، كما تفاقمت أزمة علم الاجتماع نتيجة تدني مستوى بعض الجامعات العربية وضعف الأداء التدريسي والانتاج البحثي فيها الذي غلب عليها الكم لا النوع، وانبثق من أهداف ربحية وعملية لا لأهداف علمية بحتة، كما غفل السواد الأعظم من الباحثين عن تفعيل وتوظيف الميادين الأخرى في علم الاجتماع؛ كعلم الاجتماع الكلينيكي والتطبيقي وعلم اجتماع العواطف بهدف الإصلاح لا التنظير فقط. إن علم الاجتماع لم يأخذ حقه وقيّمته والاهتمام الكافي في الوطن العربي وهذا حال سائر العلوم الانسانية والاجتماعية الأخرى. فعلم الاجتماع يُظهر لنا الحاجة لإلقاء نظرة أوسع على الأسباب التي جعلتنا في ما نحن عليه الآن، والأسباب التي تدعونا إلى الفعل والتصرف بهذه الطريقة أو بتلك، إنه يُعلمنا أن ما نعتبره طبيعياً ومحتماً أو حسناً وصحيحاً قد لا يكون كذلك في واقع الأمر، بل إن مُعطيات



حياتنا تتأثر متأثراً كبيراً بقوى اجتماعية وتاريخية، وسياسية، ومن هنا فإن فهم الطرق العميقة الخفية والمركبة التي يعيش فيها الفرد، إنما يُمثّل السياقات التي تكتنف تجربتنا الاجتماعية، فالأصل أنّ نفهم هذه الطرق ونسعى إلى جذب ميدان البحث العلمي إلى أرض الواقع نظرياً وعملياً، وأنّ تطغى الجدية والشفافية والنزاهة في مساعينا.

### المراجع: References

- ابن خلدون، عبد الرحمن، (1982)، المقدمة، بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- امزيان، محمد، (1991). منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، (ط1)، فيرجينيا: منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الجوهري، محمد والسمرى، عدلي وبدران، محمود وزيدان، أحمد وعبد الجواد، مصطفى وعلي، فاتن، (2011). تاريخ التفكير الاجتماعي: الرواد، (ط1)، الأردن: دار المسيرة للنشر.
- الحوات، علي، (1998). النظرية الاجتماعية: اتجاهات أساسية، شركة إجا للطباعة والنشر العلمي المحدودة.
- الحشاب، سامية، (1980). علم الاجتماع الإسلامي، (ط2)، القاهرة: دار المعارف.
- السعيدة، جهاد، (2014). دراسة تحليلية نقدية للمآخذ على فكر ابن خلدون في نظره للعرب ونظريتي العصبية والدولة والمنهج الذي اتبعه، مجلة جامعة دمشق، 30 (3،4): 495-523.
- الشكعة، مصطفى، (1992). الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته، الدار المصرية اللبنانية للنشر.
- العلواني، طه جابر، (1996). إسلامية المعرفة بين الأمس واليوم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- الفاروقي، إسماعيل، (1980). صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية، المسلم المعاصر، العدد 20: 35-41.
- المبارك، محمد، (1977). نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع، المسلم المعاصر، العدد 12: 15-44.
- المرزوقي، أبو يعرب، (1983). الاجتماع النظري الخلدوني والتاريخ العربي المعاصر، القاهرة: الدار العربية للكتاب.
- المختاري، أحمد، (1985). نحو علم اجتماع إسلامي، المسلم المعاصر، العدد 43: 39-54.
- المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، (2015). العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور، التقرير الأول، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.
- باقادر، أبو بكر وعراي، عبدالقادر، (2006). آفاق علم اجتماع عربي معاصر: حوارات لقرن جديد، (ط1)، دار الفكر للنشر.



- بركات، حليم، (2008). المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بلشير، محمد، (2019). مشروعية علوم اجتماعية إسلامية عربية: الأسس المنهجية والمتطلبات العلمية، ورقة علمية منشورة في أعمال: الندوة الدولية: علم الاجتماع وسؤال الألفية، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية.
- بوزار، نور الدين، (2017)، الفلسفة والعلوم الاجتماعية عند مدرسة فرانكفورت: ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو نموذجاً: دراسة تحليلية نقدية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران 2.
- بوسينو، جيوفاني، (1995). نقد المعرفة في علم الاجتماع، ترجمة: محمد صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- تيماشيف، نيقولا، (1982). نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة كل من: محمد عودة، محمد الجوهري، محمد علي محمد، السيد محمد الحسيني، (ط7)، مصر: دار المعارف.
- جلي، علي وآخرون، (1998). نظرية علم الاجتماع والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- جيدنز، أنتوني، (2005)، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، (ط4)، عمان: مؤسسة ترجمان.
- حسين، طه، (2006). فلسفة ابن خلدون الاجتماعية: تحليل ونقد، ترجمة: محمد عنان، (ط1)، دار الكتب والوثائق القومية.
- حدادي، جميل، (2015). علم الاجتماع بين النظرية الاسلامية والبعد الكوني، شبكة الألوكة.
- حمزاوي، سهى وكواشي، سامية، (2017). اشكاليات علم الاجتماع في الوطن العربي: قراءة تحليلية لاعتراقات بعض علماء الاجتماع العرب، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 28: 91-100.
- راينو، فيليب، (2009). ماكس فيبر ومفارقات العقل الحديث، ترجمة: محمد جديدي، منشورات الاختلاف.
- رجب، ابراهيم، (1996). منهج التوجيه الاسلامي للخدمة الاجتماعية: المنهج والمجالات، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- رمعون، نورية وحنفى، ساري ومجاهدي، مصطفى، (2015). مستقبل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في الوطن العربي، في: مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ريتزر، جورج، (2017). مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة: رولا السوالقة، (ط1)، عمان: دار الفكر للنشر.
- زايد، أحمد، (2006). علم الاجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية، (ط1)، الطبعة الأولى، القاهرة: نضمة مصر.



- ضاهر، مسعود، (2012). نحو تأصيل البحوث في علم الاجتماع العربي، جريدة الحياة، <http://www.lingue-arabe.fr/>
- عباسي، نعمان، (2015). هوية علم الاجتماع بين: الوطني - القومي والحضاري، ورقة علمية منشورة في: مؤتمر العلوم الانسانية أكاديمياً ومهنياً: رؤى استشرافية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
- عباسي، نعمان، (2010). طبيعة المعرفة في علم الاجتماع: من المفارقات التاريخية إلى مفارقة التاريخ، جامعة 20 أوت 1995، سكسيدة.
- عثمان، ابراهيم، (2007)، مقدمة في علم الاجتماع. (ط4)، الأردن: دار الشروق للنشر.
- عبد العظيم، صالح، (2007). أزمة العلوم الاجتماعية في العالم العربي، البيان <https://www.albayan.ae/opinion>
- عبد المعطي، عبد الباسط، (1981). اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- لامبوس، ميشيل، (2001). اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، ترجمة: إحسان الحسن، وعبد المنعم الحسيني، وحمدي يوسف، وإبراهيم عبد الرزاق، (ط1)، بغداد: بيت الحكمة.
- مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، (2019)، أعمال الندوة الدولية: علم الاجتماع وسؤال الألفية، [http://www.qu.edu.qa/static\\_file/qu/research](http://www.qu.edu.qa/static_file/qu/research)
- مركز دراسات الوحدة العربية، (2010)، نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، (ط1)، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت.
- مصطفى، صلاح، (2005). معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي.
- مكاوي، عبد الغفار، (2018). النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: تمهيد وتعقيب نقدي، مؤسسة هنداوي سي آي سي.
- مهورباشة، عبد الحليم، (2018). علم الاجتماع في العالم العربي من النقد إلى التأسيس: نحو علم العمران الإسلامي، (ط1)، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية.



ميري، سيد جاد، (2019). إعادة النظر في أهلية العلوم الاجتماعية، ورقة علمية منشورة في أعمال: الندوة الدولية: علم الاجتماع وسؤال الألفية، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية.  
والاس، رث وولف، إلسون، (2011). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة: محمد الحوراني، (ط1)، الأردن: دار مجدلاوي للنشر.